

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية

إيرول طايماز *

لقد أصبحت الشركات الصغيرة تمثل، بصورة متزايدة، محور اهتمام السياسات العامة المرسومة لخفض معدلات البطالة في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً على حد سواء. وفي عقد السبعينات، شرعت المنظمات الدولية في المناذاة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نمواً والنهوض بها للتخفيف من حدة البطالة على اعتبار أن القطاعات "الحديثة" التي تعتمد بصورة مكثفة على رأس المال غير قادرة على خلق الكم الكافي من فرص العمل في تلك البلدان بما يواكب الوتيرة السريعة في نمو سكانها.

فخلال السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، جرى التركيز على الهيكل التكنولوجي كثيف العمالة باعتباره العامل الأساسي الذي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق من خلاله فرصاً جديدة للاستخدام. أما خلال السنوات الأخيرة، فقد تحول الاهتمام بصورة تدريجية باتجاه الديناميكية التكنولوجية وروح المبادرة لدى تلك المشروعات وما تتميز به من مرونة وقدرة على الإبداع.

وتهدف هذه الورقة أساساً إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية وما أحدثته فيها سياسات التحرير التجاري والانفتاح من تأثيرات. كما تلخص النظريات الحديثة حول الدور الجديد لتلك المشروعات والتغيرات في حصتها من الصناعات التحويلية التركية على المستوى رباعي الرقم ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ومدى إسهام المشروعات الجديدة في خلق فرص العمل.

1. تقديم

انضمت تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي بهدف دعم إمكانيات تنميتها الاقتصادية من خلال تكثيف حركة التبادلات التجارية مع المجموعة الأوروبية. فالإتحاد الجمركي يقحم الصناعة التركية في منافسة أكثر اتساعاً وحدّة مع المؤسسات العالمية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة للمزيد من المعلومات الواقعية حول وضع هذا القطاع بصورة عامة، وحول

* عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد، جامعة الشرق الأوسط الفنية، أنقرة.

وضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حتى يتسنى تقييم قدرته على المنافسة في المعترك العالمي وتشكيل الأساس الذي تبني عليه الحكومات سياساتٍ فعالة للتنمية الاقتصادية وتصوغ بموجبه مؤسسات القطاع الخاص استراتيجياتٍ ملائمة لنشاطها التجارية.

ساد الاعتقاد، في أغلب فترات القرن العشرين، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل قطاعا بدائيا ومتراجعا تُشكّلُ فيه الفوضى والتخلف اللتان تنسم بهما علاقات وتكنولوجيات العمل عائقا أمام تقدم عملية التنمية الاقتصادية، وأن تلك المشروعات ستتلاشى لتحل محلها شركات أكبر حجما وأكثر تقدما وكفاءة. وطغى الميلُ نحو العملاقة على عقلية صانعي السياسات العامة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان الأقل نموا التي تسعى إلى محاكاة تجربة الأولى في التنمية الصناعية. إلا أن الفشل الواضح الذي منيت به تجربة التصنيع في معظم البلدان الأقل نموا واستطالة أمد الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة خلال السبعينات والثمانينات من جهة، وما تتمتع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات كثيرة من حيوية وصلابة جديرتين بالانتباه والإعجاب من جهة أخرى، اضطرتا صانعي القرار إلى إعادة تقييم دور تلك المشروعات في الاقتصاد.

أصبحت الشركات الصغيرة تمثل، بصورة متزايدة، مركزَ اهتمام السياسات العامة المرسومة لخفض معدلات البطالة في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدما على حد سواء. وفي عقد السبعينات، شرعت المنظمات الدولية في المنادة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نموا والنهوض بها للتخفيف من حدة مشكلة البطالة على اعتبار أن القطاعات "الحديثة" التي تعتمد بصورة مكثفة على رأس المال غير قادرة على خلق الكم الكافي من فرص العمل في تلك البلدان بما يواكب الوتيرة السريعة في نمو سكانها.

فخلال السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، جرى التركيز على الهيكل التكنولوجي كثيف العمالة باعتباره العامل الأساسي الذي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق من خلاله فرصا جديدة للعمل. أما خلال السنوات الأخيرة، فقد تحول الاهتمام بصورة تدريجية باتجاه الديناميكية التكنولوجية وروح المبادرة لدى تلك المشروعات وما تتميز به من مرونة وقدرة على الإبداع.

وعلى الرغم من تسليم صانعي القرار بأهمية تلك المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل (إذ تستقطب المؤسسات التي تستخدم أقل من مائة عامل أكثر من نصف قوة العمل في الصناعات التحويلية التركية)، فإن المستوى الحقيقي لمعرفة تلك المؤسسات وإدراك أهميتها منخفض إلى درجة تبعث على الدهشة. فبسبب نقص البيانات، تركز معظم الدراسات الأكاديمية

المتوفرة على بيانات مستخرجة من مسوحات لعينات صغيرة عادة ما تكون على نطاق ضيق (انظر على سبيل المثال: Bademli, 1977؛ Ayata, 1987 and 1991؛ Aktar, 1990؛ Evcimen, Kaytaz and Cinar, 1991؛ Kaytaz, 1994؛ Ozcan, 1995). وتقدم تلك الدراسات وصفا (اجتماعيا في العادة) مفصلا لأنماط التطور أو التخلف الرأسمالي في قطاعات أو مناطق محددة. ومن ناحية أخرى، هناك عدد من الدراسات التي قام بنشرها أصحاب الشأن وصانعو القرار (انظر مثلا Koparal, 1977؛ Baykal, Pazarcik and Gulmez, 1985؛ MPM, 1987؛ SPO, 1989؛ Muftuoglu, 1989) وهي تعتمد في الغالب على بيانات "كلية" وتناقش "المشاكل" التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المهنة وصانعي القرار.

وتُفسَّرُ الصعوبةُ في جمع البيانات حول تلك المشروعات ندرَةً الدراسات التحليلية حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تركيا. ففي معظم الحالات، لا تتضمن الإحصائيات الحكومية، بصورة كاملة، المشروعات الصغرى (العاملين لحساب أنفسهم أو المشروعات التي تستخدم أقل من عشرة عمال). وحتى الدراسات المسحية لجمع البيانات حول أصغر الشركات، فهي تفتقر إلى البعد الطولي، بمعنى أن البيانات غير متوفرة على المدى الزمني. وقد تكون البيانات المسحية مضللة إذا ركزت فقط على المؤسسات المستمرة في مزاوله النشاط.

يقتصر نطاق هذه الورقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، وهو ما يفسر تفضيلنا استخدام مفهوم "الصناعات الصغيرة والمتوسطة". وبالتالي فإن مفهوم "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في هذه الورقة يشير، على سبيل الحصر، إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعات التحويلية.

تهدف الورقة أساسا إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركيبية وتأثيرات التحرير التجاري وسياسة الانفتاح على تلك المشروعات. وهي تنقسم إلى ستة أقسام حيث يلخص القسم الثاني النظريات الحديثة حول الدور الجديد لتلك المشروعات، ويحلل القسم الثالث التغيرات التي طرأت على حصتها في الصناعات التحويلية التركيبية على المستوى رباعي الرقم ضمن التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية. ويركز القسم الرابع على تأثيرات تحرير التجارة، بينما يركز القسم الخامس على أداء المؤسسات الجديدة، ويلخص القسم السادس أهم النتائج التي تم التوصل إليها ويلفت الانتباه إلى انعكاسات ذلك على السياسات العامة.

2. اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ارتبطت عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة منذ الثورة الصناعية بوفورات الحجم، وبالإنتاج كبير الحجم، وبانحراف شبه حتمي نحو تكوين المؤسسات الكبيرة. وكانت السمة الغالبة على التكنولوجيات الصناعية في ذلك الوقت هي الانحياز لصالح الشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة. وكان تلازم التراكم الفوردي المكثف (Fordist accumulation) والاستهلاك بكميات كبيرة هو التيار الدافع لعصر التنمية الذهبي في فترة ما بعد الحرب التي تميزت بتحقيق معدلات نمو مستقر وغير عادي في الإنتاج والإنتاجية والأجور الحقيقية. وأدى ذلك إلى تعاضد دور المؤسسات كبيرة الحجم في البلدان الصناعية.

وفي الصناعات التحويلية، شهدت حصة الشركات الصغيرة في الاستخدام وفي إجمالي الأصول تراجعاً كبيراً وشبه مستمر منذ أواخر القرن التاسع عشر. كما حدث انخفاض حاد في عدد الشركات الصغيرة العاملة بهذا القطاع حتى عام 1948، خفت وتيرته منذ ذلك التاريخ وإن ظلت متواصلة. فعلى سبيل المثال، تراجعت حصة المؤسسات "الصغيرة" في الاستخدام بهذا القطاع في المملكة المتحدة من 38% في عام 1935 إلى 24% في عام 1958 ثم إلى 20% في عام 1963 (Boswell, 1972: 20). وكانت الحال كذلك أيضاً لدى الولايات المتحدة حيث ارتفعت حصة المؤسسات الكبيرة في الاستخدام وفي إجمالي الأصول على مدار الفترة المذكورة. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط حجم المصانع من 31 عاملاً (للمصنع) في عام 1919 إلى 55 عاملاً في عام 1939 (Bolino, 1966: 212). كما ارتفعت نسبة إجمالي الأصول المملوكة لأكثر مائة شركة من 34.5% في عام 1925 إلى 42.5% في عام 1933 ثم إلى 46% في عام 1958 حتى بلغت 48.4% في عام 1968 (Aglietta, 1987: 222).

وقد سعت البلدان حديثة النمو، مثل كوريا الجنوبية، إلى محاكاة تجربة البلدان الصناعية، وتبعتها في ذلك الكثير من البلدان الأقل نمواً الأخرى وإن لم يكن بنفس الدرجة من النجاح. وبدأت العملاقة، من الناحية التكنولوجية، شرطاً أساسياً ونتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، "عمدت الحكومة الكورية إلى تأسيس الشركات الكبيرة كأداة لتحقيق وفورات الحجم في الصناعات الناضجة" (Kim and Dahlman, 1992: 442)*. ونما متوسط حجم المصنع في

* ارتفعت المبيعات المجمعة لأكثر خمس شركات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 12.8% في عام 1975 إلى 35.0% في عام 1980 و52.4% في عام 1984 (Kim and Dahlman, 1992: 446).

الصناعات التحويلية الكورية على نحو منتظم خلال المراحل الأولى لعملية التصنيع من 25 عاملا للمصنع في عام 1966 إلى 60 عاملا في عام 1981**.

وقد كان النمط السائد الذي يركز على دور المؤسسات الكبيرة في التنمية الاقتصادية، وعلى تلك المؤسسات في حد ذاتها، محط تساؤلات وانتقادات متزايدة وهدفا للكثير من الهجمات بعد أواخر الستينات. ويرجع ذلك لأربعة عوامل هي:

أولا، ظهرت حساسية متزايدة تجاه المخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها الصناعة الكبيرة، وخصوصا في ظل المناخ السياسي السائد في عام 1968. وعلى حد قول بوزويل (13: Boswell, 1973): "بعد مرور سنوات عديدة من الإهمال، عادت الشركات الصغيرة أخيرا إلى دائرة الضوء مرة أخرى. ويعزى ذلك لعدة أسباب لعل أهمها أن المؤسسات الكبيرة أصبحت من الكبر بما يجعلها مثارا للشبهات".

ثانيا، أدى الفشل المتكرر الذي منيت به محاولات اتباع نهج البلدان الصناعية، وخصبة الأمل المتزايدة التي خلفتها سياسات وبرامج التنمية كبيرة الحجم إلى ميل البلدان الأقل نموا نحو اتباع استراتيجيات وسياسات أقل طموحا وأكثر تحوطا. وأوصى شوماخر (Schumacher)، صاحب مفهوم "الصغير جميل"، أن ترفض البلدان الأقل نموا التكنولوجيا المتقدمة التي تتسم بكبر الحجم والاعتماد المكثف على رأس المال وأن تتبنى بدلا منها "التكنولوجيا الوسيطة"، أو ما أصبح يُطلق عليه فيما بعد "التكنولوجيا الملائمة"، التي تعتمد بصورة مكثفة على العمالة وتتلاءم مع متطلبات المؤسسات الصغيرة.

ثالثا، دخل العالم الصناعي اعتبارا من أواخر الستينات في زمن مليء بالاضطرابات. وأُقيمت لائحة الكساد الذي ساد منتصف السبعينات على صدمة النفط الأولى في عام 1973. إلا أن استمرار الكساد التضخمي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات نمو الإنتاجية، على الرغم من التقدم التكنولوجي السريع، كانت كفيلة بإقناع الباحثين أن البلدان الصناعية تمر بأزمة كبرى تسجل نهاية نموذج التنمية الصناعية المرتكزة على الإنتاج كبير الحجم.

أما العامل الأخير وليس الآخر وراء عودة الاهتمام بالأعمال الصغيرة فهو ظهور تلك الأعمال نفسها مرة أخرى. فكما أوضحنا أعلاه، تراجعت نسبة الاستخدام في المصانع الصغيرة (أو بعبارة

** تشمل البيانات كافة المؤسسات التي تستخدم أكثر من خمسة عمال.

أخرى ارتفع متوسط حجم المصانع في معظم البلدان الصناعية حتى أوائل السبعينات. إلا أن هذا التيار تحول بالاتجاه العكسي قرب عام 1970 حيث مالت حصة المصانع الصغيرة من الاستخدام إلى الارتفاع في الكثير من البلدان. وهي نتيجة أكدتها الدراسات التي أعدها كارلسون (Carlsson, 1989 and 1992) بالنسبة لتسعة بلدان، وستوري وجونسون (Storey Loveman and Johnson, 1990) بالنسبة للمملكة المتحدة، ولافمان وسنغبيرغر (Sengenberger, 1991) بالنسبة للولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وثوريك (Thurik, 1990) بالنسبة لهولندا. لذلك فقد اضطر الاقتصاديون إلى تناول موضوع الاستمرار العنيد للأعمال الصغيرة وتزايد حصتها من الاستخدام في البلدان الصناعية.

الجدول 1

متوسط حجم المصانع في الصناعات التحويلية لدى مجموعة مختارة من البلدان لعامي 1981 و1991

1991	1981	
143.5 ^أ	160.3	ألمانيا ^أ
88.3	126.2	إيطاليا ^أ
33.6 ^ب	54.0	المملكة المتحدة ^أ
13.2	15.0	إسبانيا ^ب
39.5	61.1	كوريا الجنوبية ^ب
26.9 ^ج	24.3	اليابان ^ج

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية لعامي 1995 و1985.

^أ المؤسسات التي تستخدم 20 عاملا أو أكثر.

^ب المؤسسات التي تستخدم 5 عمال أو أكثر.

^ج المؤسسات التي تستخدم 4 عمال أو أكثر.

^د 1993.

^{هـ} 1990.

^و 1992.

يبين الجدول (1) أعلاه متوسط حجم المصانع في الصناعات التحويلية لدى أربعة بلدان كبيرة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا، ويضم بيانات حول كل من كوريا الجنوبية واليابان لأغراض المقارنة. ويتضح أن متوسط حجم المصانع انخفض بصورة كبيرة لدى كافة البلدان ما عدا اليابان التي ارتفع فيها ذلك المتوسط بشكل طفيف وإن ظل مع ذلك منخفضا إلى درجة كبيرة بالمقارنة بباقي البلدان الصناعية. وبالتالي، تثبت البيانات المذكورة في الجدول (1) أن الاتجاه نحو إنشاء المصانع الصغيرة استمر لدى أهم البلدان الأوروبية خلال

عقد الثمانينات.

إن الارتفاع في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حذى بالاقتصاديين إلى تقييم تاريخ التنمية الصناعية. فعلى الرغم من تراجع حصة تلك المشروعات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلا أنها لم تنقرض بل ظلت، في العديد من القطاعات، مهيمنة وأساسية في التنظيم الصناعي. وطُرِحَ مفهوم "الاقتصاد المزدوج" لتفسير تلك الظاهرة: يُعزى استمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى علاقة وظيفية تربطها بالمشروعات الكبيرة. وترتكز هذه العلاقة على ثلاثة عوامل هي: الفروق في الأسواق، وفي التكاليف، وفي هيكل الطلب (Piore and Berger, 1980).

تُعَبِّرُ نظريةُ الازدواجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة شكلاً هشاً ومؤقتاً للتنظيم الصناعي حيث أن بقاءها يعتمد من الناحية الوظيفية على إرادة المؤسسات الكبيرة ومتطلباتها. وبالتالي، فإن وجود المشروعات الصغيرة وبقائها مرهون بقدر النفع الذي تدره على المشروعات الكبيرة. وعلى الرغم من أن نظرية الازدواجية ومفاهيم أخرى ذات صلة مثل "القطاع غير الرسمي" و"القطاع التقليدي" و"أشكال ما قبل الرأسمالية"، وغيرها، تصلح لإيضاح العديد من جوانب حقيقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تبدو قادرة على تعليل ميل حصة تلك المشروعات نحو الارتفاع في البلدان الصناعية على مدار العقدين الفائتين. وقد دفع فشل النظريات التقليدية الاقتصادية إلى طرح مفاهيم ونظريات جديدة لتفسير التحول الذي طرأ على الاتجاه التاريخي نحو العملاقة. وأصبح نموذج شومباتار (Schumpeter)، الذي يُبْرِزُ دورَ الابتكارات التكنولوجية في التنمية الاقتصادية، سائداً في الدراسات الحديثة بصورة يمكن اعتبارها متناقضة لأن شومباتار نفسه ادعى في دراساته اللاحقة (Schumpeter, 1942/1976: 132, 134) أن "التقدم التكنولوجي آخذ في التحول بصورة مستمرة إلى عمل تقوم به فرق من المتخصصين المدربين الذين يحددون الهدف المطلوب ويعملون على بلوغه بطرق مدروسة وقابلة للتخمين" بحيث يصبح تقدم المشروع الرأسمالي عملية آلية وتتمكن "الوحدة الصناعية العملاقة عالية التنظيم من الإطاحة بالشركة الصغيرة أو المتوسطة ونزع ملكية أصحابها". بما يرسخ هيمنة المؤسسات الكبيرة على الاقتصاد.

ويفسر الاقتصاديون من أتباع نظرية شومباتار أو نظرية التطور الأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة بالتحويلات الاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي عقب الأزمة الاقتصادية في السبعينات. ويذكر اثنان من المع الاقتصاديين المعاصرين حول الأعمال الصغيرة وهما زولتان أكس ودافيد أودرتش (Zoltan J. Acs and David B. Audretsch, 1990a: 4-5) أن:

هناك ستة عوامل رئيسية على الأقل تكمن وراء التحول في التوزيع الحجمي [باتجاه

المشروعات الصغيرة والمتوسطة]... وهي: (1) تطبيق تكنولوجيات جديدة مرنة، (2) تزايد عولمة الأسواق الأمريكية، (3) تعيُّر هيكل قوة العمل، (4) تنوُّع طلب المستهلك وإعراضه عن السلع النمطية والموحدة وطلبه سلعاً أنيقة وذات طابع شخصي، (5) إزالة الحواجز الرسمية والإدارية في العديد من الأسواق، (6) بداية فترة من "التدمير الإبداعي"، بالمعنى الذي يقصده شومباتار (1911)، والمتمثل في قيام مجموعة من الابتكارات، بالمعنى الذي أدخله منش (Mensch, 1979)، بتعديل نسق الصناعات على نفس النحو الذي يزيح به أصحابُ المشاريع الذين يتكرون منتجات وعمليات جديدة الشركات والمؤسسات القائمة ويطردها من حصونها المنيعه.

تُرغِمُ المنافسة العالمية المتزايدة الشركات التصنيعية على التخصص في ميادين تجارية رئيسية تتمتع فيها بالقدرة التنافسية (أو ما يسمى بحركة "العودة إلى الأساسيات"). ويُعتَبَرُ التخصص طريقة لتحقيق ما يلي: (1) خفض التكاليف الإضافية والثابتة، (2) تقليل الغموض والشك، (3) الوصول إلى مصادر اليد العاملة الرخيصة، (4) الوصول إلى مصادر جديدة للمدخلات المتخصصة ذات الجودة العالية (Carlsson and Taymaz, 1994: 202). وقد يكون التخصص على ثلاثة أشكال: اللامركزية، أو التعاقد من الباطن، أو الاستعانة بالمصادر الخارجية. ومن ناحية أخرى، وفي ظل الضغوط التي يسببها الغموض وتجزئة الأسواق، تكثف الشركات من مساعيها لإيجاد ظروف أكثر مرونة. فالتكنولوجيات التصنيعية الجديدة، بما تتمتع به من مرونة وما تستخدمه من إلكترونيات دقيقة وأشكال تنظيمية، تُمكن الشركات من زيادة مرونتها. لذلك فقد أصبح صغر الحجم ميزةً تنافسية بفضل التركيز على المرونة ووفورات النطاق.

3. المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركيبية

ينبغي أن تبدأ أي دراسة تجريبية حول المشروعات الصغيرة بطرح سؤال أساسي هو: ما هي المؤسسة الصغيرة؟ فمسألة التعريف أساسية بالنسبة لأي دراسة تجريبية، إذ لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للمشروع الصغير أو المتوسط بين مختلف المنظمات والبلدان. بل قد تكون التعاريف التي يستخدمها مختلف الكُتَّاب والمنظمات متناقضة ومضللة في كثير من الأحيان. وترجع هذه الصعوبة في إيجاد تعريف مشترك إلى ثلاثة عوامل: أولاً، قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس وحدة متجانسة وبالتالي فإن أي تعريف مبني على قياس أحادي الأبعاد يميل إلى التغاضي عن الطبيعة المتنوعة لتلك المشروعات. ثانياً، تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان بمختلف أشكال الدعم، والتعريف هو الذي يحدد المشروعات المؤهلة للحصول على هذا الدعم.

فالمؤسسات تضع تعاريف خاصة بها وتوصي باستخدامها لتلائم أغراضها الخاصة. أخيراً، يجعل نقص البيانات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الصعب استخدام بعض التعاريف التي قد تكون سليمة من الناحية النظرية.

هناك غياب شبه كامل في التوافق بين التعاريف المقترحة من قبل مختلف الوكالات والمؤسسات العامة في تركيا حيث يبدو أن لكل منها تعريفاً خاصاً بها (للاطلاع على التعاريف المختلفة انظر Muftuoglu, 1989). وقد قررنا في هذه الدراسة استخدام التعريف المعمول به لدى المؤسسة الوطنية للإحصاء والذي طرحته في البداية المؤسسة الوطنية للتخطيط، وهو يقسم المؤسسات إلى الفئات الثلاث التالية:

المشروعات الصغيرة: 0-9 عمال

المشروعات الصغيرة: 10-49 عمال (يمكن تقسيمها إلى الفئتين 10-24 عمال و 25-49 عمال)،

المشروعات المتوسطة: 50-99 عمال،

المشروعات الكبيرة: أكثر من 100 عامل (يمكن تقسيمها إلى الفئات 100-199 عمال، 200-499 عمال، وأكثر من 500 عامل).

يعتمد تعريف المؤسسة الوطنية للإحصاء على الاستخدام كقياس لحجم المشروع. فهي تُعرَّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي تستخدم أقل من مائة عامل. وهذا تعريف عشوائي بالطبع وهو بالتالي عرضة، كما هو الحال بالنسبة لهذا النوع من التعاريف، للكثير من الانتقادات. ويعود لجوء مؤسسة الإحصاء إلى "الاستخدام" كقياس للحجم إلى سهولة توفر المعلومات حوله وإلى كونه جانباً أقل سرية في نظر المدراء من جوانب أخرى مثل عوائد المبيعات والموجودات الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، يُعدُّ خلق فرص الاستخدام هدفاً اجتماعياً في تركيا مما يعني أن نمو المؤسسات من حيث الاستخدام أمر له انعكاسات هامة على السياسات العامة.

وفي بلدان الاتحاد الأوروبي، كثيراً ما تُعرَّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي تستخدم أقل من 500 عامل. ونحن نعتقد أن سقف الاستخدام المستخدم في التعريف الأوروبي شديد الارتفاع بالنسبة لتركيا من كافة الوجوه لأنه، حسب بيانات مؤسسة الإحصاء، لم يكن هناك سوى 339 مؤسسة تستخدم أكثر من 500 عامل في عام 1992. لذلك، فإننا نستخدم التعريف الخاص بمؤسسة الإحصاء في هذه الدراسة مع العمل بقدر الإمكان على تقديم

البيانات الخاصة بالمجموعات الفرعية كذلك لتصبح لدينا أرقام قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. غالباً ما تُصنَّفُ تركيا ضمن البلدان حديثة التصنيع. وحصّة الاستخدام في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من قوة العمل لديها تُعتَبَر منخفضة نسبياً بالمقارنة بالبلدان المتقدمة. والحال أنه في بلد نام مثل تركيا، يُتَوَقَّعُ أن تكون حصّة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الاستخدام في الصناعات التحويلية مرتفعة. ويقدم الجدول (2) أدناه البيانات حول توزيع الاستخدام في الصناعات التحويلية حسب حجم المؤسسة في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من وجود بعض الفروق بين مختلف البلدان من حيث تعريف "المؤسسة"، إلا أن البيانات المقدمة تسمح بإجراء مقارنة بين تركيا وتلك البلدان.

في عام 1988، بلغت حصّة المؤسسات الصغرى لدى بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 13%. وتأتي البرتغال، وهي أقل البلدان تقدماً ضمن المجموعة الأوروبية، في المقدمة إذ تبلغ حصّة المؤسسات الصغرى لديها نسبة 15%. أما في تركيا، فتتفوق حصّة الاستخدام في تلك المؤسسات بكثير مثيلاتها لدى البلدان المتقدمة. فالمؤسسات الصغرى، وهي التي تستخدم تسعة أشخاص على الأكثر، تسهم بنسبة 35% من إجمالي الاستخدام في الصناعات التحويلية التركية.

الجدول 2

توزيع الاستخدام في الصناعات التحويلية حسب حجم المؤسسة
في مجموعة مختارة من البلدان خلال عقد التسعينات

التوزيع حسب فئات الحجم (%)				عدد المؤسسات (000)	السنة	البلد
100+	50-99	10-49	9-0			
55	12	22	11	580	1990	أستراليا
68	14	16	2	580	1992	النمسا
64	13	19	4	1540	1992	كندا
55	9	23	13	6929	1993	ألمانيا
58	11	20	11	949	1992	هولندا
46	13	29	12	11156	1992	اليابان
45	14	26	15	989	1992	البرتغال

71	12	16	1	749	198	السويد
38	28	22	12	868	9	سويسرا
	60	27	13	28944	198	الاتحاد الأوروبي، 12
47	6	12	35	1508	8	تركيا
					199	
					2	

المصدر: Palas, 1996.

على الرغم من أن حصة الاستخدام في المشروعات الكبيرة لدى تركيا أقل من متوسطها لدى بلدان الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تقترب من مثلتها لدى اليابان التي تأتي في المرتبة الأخيرة بين البلدان المتقدمة من حيث متوسط حجم المصانع بسبب نظامها الفريد في الربط بين الشركات. وتبدو حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى تركيا أقل مما هي عليه لدى الاتحاد الأوروبي وإن كان ذلك نتيجة لضخامة الحصة التي تتمتع بها المؤسسات الصغرى.

يلخص الجدول (3) أدناه التغيرات في متوسط حجم المصانع في تركيا منذ عام 1950، كما يقدم بيانات حول مستوى الاستخدام في الصناعات التحويلية ونسبة العاملين إلى إجمالي الاستخدام، أي "عدد الأجراء"، وذلك لرصد أي تغير هيكل في هذا القطاع. ويقاس هذا المتوسط لفتتين من المؤسسات، الأولى هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة أي تلك التي تستخدم عشرة عمال على الأقل، والثانية هي كافة المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغرى.

يشير قياسا متوسط حجم المصانع بعد عام 1970 إلى اتجاهين متضادين. فقد تراجع هذا المتوسط بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من 105.9 عاملا في عام 1970 إلى 87.9 عاملا في عام 1992. إلا أن المتوسط المقاس لكافة المؤسسات شهد زيادة تدريجية بعد عام 1963. فبينما كانت كل مؤسسة تستخدم في المتوسط 4.1 عاملا في عام 1963، بلغ هذا المتوسط 7.8 عاملا في عام 1992. ويشير هذان الاتجاهان إلى تراجع حصة المؤسسات في كلي طرفي التوزيع الحجمي (المؤسسات الصغرى والمؤسسات الكبيرة) في الصناعات التحويلية. أي أن الاستخدام في الصناعات التحويلية يتركز في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 3

متوسط حجم المصانع والاستخدام في الصناعات التحويلية التركية

1950-1992

	متوسط حجم المصانع	
--	-------------------	--

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة ^ج	كافة المؤسسات	الاستخدام ^أ (000)	نسبة الأجراء إلى إجمالي العاملين ^ب	
1950	4.1	336	68.8	
1963	4.1	655	65.8	
1970	4.8	837	72.1	
1980	6.9	1289	77.9	
1985	7.6	1463	81.0	
1992	7.8	1528	83.4	

المصدر: المؤسسة الوطنية للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لتركيا، السنوات ذات العلاقة. عدد العاملين المستخدمين.

^ب نسبة العاملين (الأجراء) في الاستخدام.

^ج البيانات غير متوفرة بسبب استخدام معيار مختلف للحجم في عام 1950.

صاحب التحول في التوزيع الحجمي تغيراً هيكلياً في تركيبة الاستخدام. فقد ارتفعت حصة الأجراء بصورة مستمرة بسبب تفكك القطاعات التقليدية. وتراجعت حصة غير الأجراء (أي أرباب العمل وأفراد الأسرة غير المأجورين) من 33.2% في عام 1963 إلى 16.6% في عام 1992. ويعكس التحول في الاستخدام الأسري تزايد نفوذ العلاقات الرأسمالية إلى الصناعات التحويلية.

يقدم الجدول (4) أدناه بيانات حول متوسط حجم المصانع في قطاع الصناعات التحويلية التركية عند المستوى الصناعي ثنائي الرقم حسب تعدادات الأعوام 1980 و1985 و1992. ويإمكان القارئ الاطلاع على الجدول الملحق (أ¹) للتعرف على البيانات على المستوى رباعي الرقم. ولا يتضمن متوسط حجم المصانع المقدم في هذين الجدولين المؤسسات الصغيرة.

الجدول 4

متوسط حجم المصانع في الأعوام 1980 و1985 و1992 وصافي التغير في الاستخدام في الفترتين 1980-85 و1985-92

(على المستوى ثنائي الرقم للتصنيف الصناعي)

صافي فرص الاستخدام المولدة	عدد العاملين	متوسط حجم المصنع				
		1980	1985	1992		
92-1985	85-1980	1980	1985	1992	1980	
8849-	4981	188382	85	85	102	31 الأغذية والتبغ
53709	49773	185701	87	92	110	32 المنسوجات
798	4602	17248	47	44	49	33 المنتجات الخشبية
1412-	7748	28634	89	80	78	34 المنتجات الورقية
5856	13390	75563	100	87	75	35 الكيماويات

1141-	12130	59367	82	105	100	36 المنتجات المعدنية غير الفلزية
9935-	6260	74688	169	165	152	37 المعادن الأساسية
9381	40068	163190	85	80	72	38 الصناعات الهندسية
497-	2563	3124	49	47	39	39 صناعات تحويلية أخرى
47910	14151	795897	88	88	91	3 الصناعات التحويلية
	5					

المصدر: المؤسسة الوطنية للإحصاء.

توجد فروق كبيرة فيما بين الصناعات المختلفة من حيث متوسط حجم المصانع. فبينما كانت صناعة المنتجات الخشبية (البند 33 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية) وصناعات تحويلية أخرى تستخدم أقل من 50 عاملا (البند 39 من التصنيف المذكور) في المرتبة الأخيرة، كانت المؤسسة النمطية في الصناعات المعدنية الأساسية (البند 37) تستخدم أكثر من 150 عاملا. وعلى الرغم من أن متوسط حجم المصانع في الصناعات التحويلية لم يشهد أي تغير كبير بين عامي 1980 و1992، فقد سجل تغيرات هامة على المستوى ثنائي الرقم وبصورة أخص على المستوى رباعي الرقم. ولا تبدو هناك علاقة واضحة بين صافي التغير في الاستخدام بهذا القطاع والتغير في متوسط حجم المصانع. فبينما تأتي صناعة المنسوجات والصناعات الهندسية في الطليعة من حيث توليد فرص الاستخدام، وخاصة بين عامي 1980 و1985، إلا أن توليد فرص العمل صاحبه تراجع في متوسط حجم المصانع بالنسبة لصناعة المنسوجات بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للصناعات الهندسية.

تشير الأرقام الخاصة بمتوسط حجم المصانع إلى وجود فروق كبيرة بين القطاعين العام والخاص (انظر Taymaz, 1997). فالمؤسسة العامة المتوسطة أكبر بكثير من مثلتها الخاصة العاملة ضمن نفس القطاع. ويتجلى هذا الفرق في الصناعات المعدنية الأساسية حيث كانت المؤسسات النمطية العامة والخاصة تستخدم 2971 و72 عاملا، على التوالي، في عام 1985. ويرجع كبير حجم المؤسسات العامة إلى 1 كون خلق فرص العمل أحد الأهداف الضمنية للقطاع العام، و2 ارتفاع درجة التكامل الرأسي بين المؤسسات العامة.

يُلاحظُ حدوث تراجع كبير في متوسط حجم المصانع في القطاع العام، وخصوصا خلال النصف الثاني من الثمانينات، بسبب الانخفاض الكبير في الاستخدام لدى المؤسسات العامة. أما القطاع الخاص، فيسجل فيه هذا المتوسط ارتفاعا طفيفا من 65 عاملا في عام 1985 إلى 70 عاملا في عام 1992.

إن حجم المؤسسات النمطية الجديدة أصغر مما يجب. وينطبق هذا الوضع على كافة القطاعات باستثناء عدد محدود من المؤسسات على المستوى رباعي الرقم للتصنيف الصناعي (للاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر: Taymaz, 1997). ويدل ذلك على أن المؤسسات الجديدة تبدأ صغيرة بسبب النواقص التي تشوب أسواق رأس المال و/أو المخاطر التي تصاحب الانخراط في عمل جديد.

يقدم الجدول الملحق (أ¹) بيانات حول متوسط حجم المصانع على المستوى رباعي الرقم للتصنيف الصناعي. وتشير تلك البيانات إلى وجود فروق هامة ودائمة في هذا الصدد بين مختلف الصناعات مما يتعين معه على واضعي السياسات فهم الأسباب الكامنة وراء ذلك لأنها ستقدم في الوقت ذاته تفسيراً لتفوق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات. ويبين تحليل عوامل تحديد متوسط حجم المصانع في الصناعات التحويلية التركيبية أن حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون مرتفعة في الصناعات التي تتمتع بما يلي:

1. ارتفاع حصة الكوادر الإدارية والفنية،
2. انخفاض معدلات الأجور،
3. استخدام تكنولوجيا تعتمد بصورة كثيفة على رأس المال،
4. ارتفاع درجات تفاوت الأجور بين القطاعات،
5. انخفاض كثافة نشاطات البحث والتطوير،
6. محدودية نطاق التفاضل بين المنتجات،
7. ارتفاع نسبة التغطية،
8. انخفاض حصة المدخلات المتعاقد عليها من الباطن،
9. ارتفاع نسبة نفاذ الواردات.

4. تحرير التجارة ومتوسط حجم المصانع

حقق الاقتصاد التركي معدلات نمو شديدة الارتفاع خلال عقدي الستينات والسبعينات ضمن استراتيجية التصنيع المرتكز على استبدال الواردات. ومع ذلك، وكما لوحظ في الكثير من البلدان الأخرى التي طبقت استراتيجيات مماثلة خلال نفس الفترة، لم يمكن مواصلة عملية النمو الاقتصادي السريع في أواخر السبعينات تحت وطأة الضغط الشديد الذي تسببت فيه مشاكل ميزان المدفوعات. وفي 24 يناير 1980، أعلنت الحكومة التركية عن برنامج للاستقرار

الاقتصادي تم تنفيذه كاملا في ظل الحكم العسكري بعد شهر سبتمبر 1980.

ارتكز البرنامج على استراتيجية "التجارة المنفتحة على الخارج"، وتم إلى درجة كبيرة تحرير التجارة الخارجية وأسواق المنتجات ثم، في مرحلة لاحقة، أسواق رأس المال. وكان للسياسات المتبعة كجزء من برنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وما صاحبها من تغييرات مؤسسية وقانونية، انعكاسات بعيدة المدى على عملية التنمية الاقتصادية في تركيا. فقد كان البرنامج نقطة تحول كبرى بعيدا عن نظام التصنيع على أساس استبدال الواردات وبداية لترسيخ نظام جديد يعتمد على استراتيجية "النمو" المنفتح على الخارج والمركز على التصدير. وشهد الاقتصاد ارتفاعا كبيرا في الصادرات كنتيجة فورية للحوافز التصديرية السخية المقدمة ولاستمرار الانخفاض في القيمة الحقيقية للعملة في أوائل الثمانينات. وشهدت حصة الصادرات في الناتج القومي الإجمالي ارتفاعا كبيرا (من نسبة 4.2% في عام 1980 إلى نسبة 9.2% في عام 1983) في الوقت الذي تراجع فيه معدل التضخم من 89.6% في عام 1980 إلى 26.0% في عام 1983. كما تحسّن أداء الناتج القومي الإجمالي من نسبة -2.8% في عام 1980 إلى 4.8% في عام 1981 و3.1% في عام 1982 و4.2% في عام 1983. واستمر نمو الناتج القومي الإجمالي بصورة متواصلة تقريبا حتى عام 1987 حيث بلغ أعلى معدل له على مدار عشرين عاما وهو 9.8%. وكانت الصناعات التحويلية بحق المحرك لنمو الصادرات حيث ارتفعت حصة الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات من 36.8% في عام 1980 إلى 64.3% في عام 1983 و88.0% في عام 1995.

وسار التحرر الاقتصادي بدقة في الاتجاه الذي رسمته له المؤسسات التوجيهية. ويمكن تقسيم عملية التحرر الاقتصادي إلى ثلاث فترات على أساس التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية وعلى المناخ السياسي (للاطلاع على سياسات محددة انظر: Senses, 1990:14-27 و Uygun, 1993:14-21).

بدأت الفترة الأولى، 1980-83، بالإعلان عن برنامج الاستقرار الاقتصادي في يناير 1980 وما تبعه من تخفيض كبير في قيمة العملة المحلية وتخفيف للقيود المفروضة على الأسعار بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة. وتميزت تلك الفترة بتطبيق برنامج الاستقرار من قبل الحكومة العسكرية اعتبارا من سبتمبر 1980 حتى نوفمبر 1983. وأدى التخفيض المتواصل في قيمة العملة وتقديم حوافز تصديرية سخية، بلغت نسبة 36% من العوائد التصديرية في عام 1983، إلى حدوث زيادة كبيرة في الصادرات. وكان التركيز في تلك الفترة على تحقيق استقرار الاقتصاد وحل المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وكذلك على تغيير هيكل الأسعار النسبية لصالح القطاعات الموجهة نحو التصدير (من خلال خفض القيمة الحقيقية للعملة

وتقدم الحوافز التصديرية)، والقطاعات كثيفة العمالة (من خلال خفض الأجور الحقيقية والسماح برفع أسعار الفائدة)، وقطاعي الصناعات التحويلية والطاقة (من خلال زيادة أسعار الدعم الزراعي بأقل من معدل التضخم).

وشهدت الفترة الثانية، من 1983 إلى 1988، تطبيق إصلاحات تحريرية كبيرة على نظام الاستيراد. كما أُتخذت إجراءات جديدة في عام 1986 لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفترة الثالثة (1988-93)، فقد تميزت بتحرير أسعار الفائدة في عامي 1987 و1988 وحسابات رأس المال في أغسطس 1989، وبارتفاع كبير في الأجور وأسعار المنتجات الزراعية بعد عام 1988، مما أفرز المزيد من الاختلالات في حسابات القطاع العام. وخلال تلك الفترة، "أدت حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، الناتجة عن العلاقة بين سعري الصرف والفائدة، إلى حدوث تقلبات مفاجئة في ميزان المدفوعات" (4: Boratav, Turel and Yeldan, 1995). وانتهت الفترة بأزمة مالية في عام 1994 أدت إلى حدوث انخفاض كبير في القيمة الحقيقية للعملة وتراجع في الإنتاج والواردات وزيادة في الصادرات.

يبين الشكل (1أ) العلاقة بين متوسط حجم المصانع في الفترة من 1980 إلى 1984 ومعدل نمو* الكثافة التصديرية (أي حصة الصادرات من الإنتاج القطاعي) لنفس الفترة (تمثل كل نقطة في الشكل إحدى الصناعات عند المستوى رباعي الرقم). ويبدو أن هناك علاقة سلبية بين متوسط حجم المصانع ونمو التصدير. فالصناعات ذات المتوسط المنخفض في حجم المصانع (أي التي تغلب فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة) حققت نمواً أعلى في الصادرات خلال السنوات الحاسمة الأولى من الثمانينات حين كان التصدير يلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي. ونجحت قطاعات مثل اللحوم (البند 3111 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية)، والمنسوجات ما عدا الملابس (البند 3212)، والسجاد والكليم (البند 3214)، والفرو والمنتجات الجلدية (البند 3221)، والملابس (البند 3222)، والأثاث (البند 3320) في تصدير جزء كبير من إنتاجها. ومن ناحية أخرى، وكما هو مبين في الشكل (1ب)، توجد كذلك علاقة موجبة بين معدلات نمو الكثافة التصديرية ومتوسط حجم المصانع. فقد أدى نمو الصادرات في الصناعات التي تغلب عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة متوسط حجم المصانع من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الاستخدام خلال الفترة من 1980 إلى 1984. كما يُلاحظ أيضاً أن معظم الصناعات سجلت خلال نفس الفترة زيادةً في معدل نمو الكثافة التصديرية، بمعنى

* تم حساب معدلات النمو كمعدلات نمو اتجاهية.

أن كافة الصناعات تقريبا كثفت من صادراتها ضمن استراتيجية النمو المرتكز على التصدير.

تُبيِّنُ الأشكال (أ2)-(ب2) و(أ3)-(ب3) العلاقة بين الكثافة التصديرية ومتوسط حجم المصانع في الفترتين 1985-89 و1989-93، على التوالي. وتشير تلك الأشكال إلى أن العلاقة السالبة بين متوسط حجم المصانع ومعدل نمو الكثافة التصديرية من جهة، والعلاقة الموجبة بين معدلات نمو متوسط حجم المصانع والكثافة التصديرية من جهة أخرى، اللتين شهدتهما أوائل الثمانينات لم تتواصل اعتبارا من منتصف العقد المذكور. وتشير مقارنة بين الشكلين (أ1) و(ب2) إلى تباطؤ نمو الكثافة التصديرية، بل وتحوله إلى نمو سالب، لدى الكثير من الصناعات خلال النصف الثاني من الثمانينات وأوائل التسعينات (انظر الشكل 3ب).

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن نمو الصادرات الذي شهدته أوائل الثمانينات كان مفيدا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسا نظرا لأن الصناعات التقليدية التي تتمتع فيها تلك المشروعات بحصة كبيرة، كالمنسوجات مثلا، حققت معدلات نمو عالية في الصادرات. ونظرا للنمو السريع في الإنتاج، فقد فاق نمو الاستخدام في تلك الصناعات معدلات النمو في عدد المؤسسات مما أدى إلى ارتفاع متوسط حجم المصانع. من هذا يتضح أن تحرير التجارة يؤثر من خلال الفائدة التي يدرها على الصناعات التقليدية بصورة غير مباشرة على الشركات الصغيرة. إلا أن هذا الاتجاه توقف اعتبارا من منتصف الثمانينات بسبب تراجع نمو الصادرات. ومالت حصة الشركات الصغيرة إلى الزيادة منذ منتصف الثمانينات بسبب تقليص العمالة بصورة كبيرة في كافة الصناعات تقريبا باستثناء صناعة المنسوجات.

5. المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو وتوليد فرص الاستخدام

تُرَكِّزُ الأدبياتُ الحديثة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دور هذا القطاع كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل. فالشركات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة. وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا. ونظرا للإيمان بأهمية تلك الشركات في خلق فرص الاستخدام، فإن تقديم الدعم لها يشكل عنصرا أساسيا في السياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

هناك عاملان أساسيان تؤثر بموجبهما الشركات الجديدة على الاستخدام وهما: البقاء والنمو. فإذا كان معدل البقاء منخفضا، عندها لن يؤدي تكوين مؤسسات جديدة إلا إلى زيادة معدل

استبدال العمال دون الإسهام بصورة دائمة في زيادة الاستخدام. ومن ناحية أخرى، عادة ما تكون الشركات الجديدة صغيرة الحجم عند بداية نشاطها بسبب جوانب القصور في السوق. أما الشركات الناجحة من بينها، فهي تنمو بسرعة وتولد المزيد من فرص العمل.

إن "معدل البقاء" هو نسبة المصانع الجديدة التي تنجح في البقاء، عند نقطة زمنية محددة، إلى العدد الأصلي للمصانع الجديدة. وهو يبين نسبة المصانع التي تمكنت من البقاء على مدار الزمن. ويقدم الجدول (5) بيانات حول معدلات البقاء لفترة سنة واحدة وثلاث سنوات وخمس سنوات في مجموعة مختارة من البلدان. وكما هو مبين في الجدول، فإن معدل البقاء في الصناعات التحويلية التركية يبلغ 52٪، أي أن حوالي نصف المؤسسات المكوّنة في عامي 1986 و1987 توقفت عن مزاولتها نشاطها خلال السنوات الخمس الأولى لتأسيسها. وتمتد كل من النمسا والسويد وهولندا بمعدلات بقاء مرتفعة نظراً لانخفاض معدل تكوين الشركات الجديدة فيها.

الجدول 5

معدلات بقاء المؤسسات الجديدة في مجموعة مختارة من البلدان (٪)

السنة	البلد	عام واحد بعد التأسيس	ثلاثة أعوام بعد التأسيس	خمسة أعوام بعد التأسيس
1985	الدانمرك	84	68	48
1985	هولندا	96	91	65
1986	النمسا	87	61	47
1986	المملكة المتحدة	87	67	52
1987	فرنسا	80	71	53
1987	فنلندا	85	66	61
1988	السويد		66	52
1986-87	تركيا			

ملاحظة: البيانات الخاصة بتركيا تشمل مؤسسات الصناعات التحويلية فقط.

الجدول 6

معدل بقاء الشركات حسب الحجم، 1986-88

حجم المصانع	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الجديدة			معدل تكوين المؤسسات الجديدة (٪)			معدل توقف المؤسسات عن النشاط (٪)		
		1986	1987	1988	1986	1987	1988	1986	1987	1988
24-10	5629	524	268	282	11	6	7	64	56	55

30	41	49	8	6	6	180	135	135	2239	49-25
34	32	31	7	6	6	92	71	70	1124	99-50
24	42	38	5	5	6	50	48	48	747	-100
										249
21	50	50	5	3	4	24	12	14	392	-250
										499
16	40	38	2	3	2	6	10	8	342	500+

المصدر: Taymaz, 1997: 114.

أ معدل تكوين المؤسسات الجديدة هو نسبة عدد المؤسسات الجديدة إلى إجمالي عدد المؤسسات.
ب معدل توقف المؤسسات عن النشاط هو نسبة عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط في عام 1992 إلى عدد المؤسسات الجديدة.

يبين الجدول (6) معدلي بقاء الشركات وتكوين الشركات الجديدة بحسب الحجم. ففي عام 1986، تأسس 524 مصنعا كان كل منها يستخدم من 10 عمال إلى 24 عاملا عند التأسيس (انظر الرقم أعلى العمود الثالث في الجدول (6)). ولم يتأسس في نفس العام سوى 8 مصانع من تلك التي تستخدم أكثر من 500 عاملا. وتشير معدلات تأسيس المشروعات الجديدة إلى أن الشركات الجديدة تبدأ صغيرة الحجم. ففي عام 1986، بلغت المؤسسات الجديدة التي تستخدم من 10 عمال إلى 24 عاملا نسبة 11% في حين لم تسجل المجموعة الكبيرة (أي تلك التي تستخدم أكثر من 500 عاملا) سوى 2% فقط. ويلاحظ انخفاض معدل تكوين الشركات بصورة متواصلة في صناعتي الزجاج والإسمنت (البند 36 ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية) وارتفاعه، بصورة متواصلة أيضا، في صناعتي المنسوجات (البند 32) والمعادن الأساسية (البند 37) في منتصف الثمانينات.

توجد علاقة كذلك بين معدل توقف النشاط وحجم المصنع عند تأسيسه. فمع حلول عام 1992، بلغ معدل الإغلاق لدى المؤسسات التي كانت تستخدم من 10 عمال إلى 24 عاملا عند بداية نشاطها في عام 1986 نسبة 64%. أما لدى أكبر مجموعة مقابلة، فلم تتجاوز تلك النسبة 38%. لذلك تشير البيانات إلى أن معظم الشركات الجديدة تبدأ صغيرة الحجم وأن احتمال التوقف عن مزاولة النشاط أعلى لدى تلك الشركات.

الجدول 7

نسبة نمو المصانع حسب الحجم (%، 1985-1992)

حجم المصانع في عام 1992							العدد الأصلي للمصانع	الحجم الأصلي للمصانع
غيرها ^أ	500+	499-250	249-100	99-50	49-25	24-10		

المصانع العاملة في عام 1985									
1.2	0.1	0.2	1.3	4.5	19.5	60.1	13.2	2207	24-10
0.7	0.0	0.2	5.3	18.1	48.7	25.8	1.2	1412	49-25
0.5	0.4	4.7	21.5	37.2	26.3	9.3	0.1	806	99-50
0.4	1.6	14.9	52.6	22.0	5.3	3.1	0.2	551	-100
									249
0.3	15.9	52.7	27.1	2.8	0.9	0.3	0.0	321	-250
									499
0.0	76.4	19.1	4.2	0.3	0.0	0.0	0.0	309	500+
المصانع التي بدأت نشاطها عام 1986									
3.2	0.0	0.0	2.1	5.3	15.4	58.0	16.0	188	24-10
1.5	0.0	0.0	8.7	18.8	47.8	20.3	2.9	69	49-25
0.0	0.0	2.1	27.1	33.3	27.1	10.4	0.0	48	99-50
0.0	6.7	13.3	53.3	10.0	16.7	0.0	0.0	30	-100
									249
0.0	0.0	28.6	42.9	28.6	0.0	0.0	0.0	7	-250
									499
0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5	500+

المصدر: 115: Taymaz, 1997.
مصانع غير مصنفة.

يلخص الجدول (7) أنماط نمو المصانع العاملة في عام 1985 وتلك التي بدأت نشاطها خلال عام 1986. وتبين مصفوفة النمو احتمالات التحول بين المجموعات الحجمية حتى عام 1992. فعلى سبيل المثال، تمكن 2207 مصنعا ضمن أصغر فئة (10 عمال-24 عاملا) في عام 1985 من الاستمرار حتى عام 1992، وكانت نسبة 13.2% من تلك المصانع تستخدم من 1 إلى 9 عاملين في عام 1992، ونسبة 60.1% بقيت ضمن فئتها الأصلية (10 عمال-24 عاملا)، ونسبة 19.5% ارتقت إلى الفئة التي تستخدم 10 عمال-24 عاملا، وهكذا. وتشير مصفوفات النمو إلى تحقق ظاهرة "الارتداد نحو الوسط"، بمعنى أن المصانع الصغيرة تميل نحو النمو بينما تميل المصانع الكبيرة نحو الانكماش.

يبين الجدول (8) مدى إسهام المصانع الجديدة في الاستخدام بالصناعات التحويلية. ففي عام 1986، كانت تلك الصناعات تستخدم 952 ألف عامل (لا تشمل البيانات المؤسسات الصغرى) منهم نسبة 4.25% يعملون في المؤسسات التي بدأت مزاوله نشاطها خلال العام المذكور. وتراجعت حصة الاستخدام لدى تلك المؤسسات (أي تلك التي بدأت نشاطها في عام 1986) بصورة منتظمة بحيث كانت حصتها من إجمالي الاستخدام 2.63% في عام 1992.

ويشير التراجع المذكور إلى أن فاقد الاستخدام نتيجة لتوقف نشاط المصانع هو السمة الغالبة على فرص الاستخدام التي ولدتها المصانع النامية. ويلاحظ أن النمط نفسه ينطبق على المؤسسات التي بدأت مزاولتها نشاطها خلال عامي 1987 و1988.

الجدول 8

فرص الاستخدام التي تولدها المؤسسات الجديدة في الصناعات التحويلية التركية
1992-1986

حصة الاستخدام (%) لدى المصانع الجديدة التي بدأت نشاطها في عام			إجمالي عدد المستخدمين	
1988	1987	1986		
		4.25	951512	1986
	3.33	3.89	979805	1987
3.69	3.27	3.53	1015432	1988
3.72	3.02	3.15	1027353	1989
3.44	2.90	2.93	1028196	1990
3.48	2.77	3.00	946838	1991
3.11	2.40	2.63	985091	1992

المصدر: Taymaz, 1997: 116.

أسهمت المؤسسات التي بدأت مزاولتها نشاطها ما بين عامي 1986 و1988 إسهاما صافيا كبيرا في الاستخدام. فمن بين كافة العاملين في عام 1992، كانت نسبة 8.14% تعمل في المؤسسات التي بدأت نشاطها خلال العامين المذكورين. وإذا افترضنا أن نمط الاستخدام في المؤسسات التي بدأت نشاطها ما بين عامي 1989 و1992 هو نفس النمط الذي سارت عليه مثيلاتها التي بدأت نشاطها في عام 1988، يتضح أن صافي إسهام المؤسسات الجديدة التي بدأت نشاطها بعد عام 1985 يرتقي إلى نسبة 22%. وبعبارة أخرى، فإن خُمس إجمالي العاملين في عام 1992 كانوا يعملون في مؤسسات بدأت نشاطها خلال الأعوام السبعة الأخيرة.

الجدول 9

فرص الاستخدام التي تولدها المصانع الجديدة حسب حجم المصنع
1992-1986

المصانع التي بدأت النشاط في عام 1988	المصانع التي بدأت النشاط في عام 1987	المصانع التي بدأت النشاط في عام 1986	الحجم الأصلي
--------------------------------------	--------------------------------------	--------------------------------------	--------------

للمصنع	الاستخدام في عام 1986	صافي التغير	معدل النمو	الاستخدام في عام 1987	صافي التغير	معدل النمو	الاستخدام في عام 1988	صافي التغير	معدل النمو
24-10	2832	991	5.13	1955	1599	12.70	2086	1198	12.01
49-25	2294	889	5.61	2756	2700	14.64	4318	2031	10.12
99-50	3250	637	3.03	3227	718	4.10	4129	1061	5.88
-100	4644	503	1.73	4224	848	3.73	6030	1137	4.41
249									
-250	2297	782	6.70	2378	148	1.28	6506	598	2.38
499									
500+	8847	509	0.98	4308	909	4.63	3395	626	4.97
	2416	1729	1.16	18848	4808	4.65	2646	4203	3.75
المجموع	4						4		

المصدر: Taymaz, 1997: 116.

أ "معدل النمو" هو معدل النمو السنوي للاستخدام (%).

يجلج الجدول (9) خلق فرص الاستخدام حسب حجم المصانع. وتشير البيانات إلى أن المصانع الصغيرة، في حالة نجاحها في الاستمرار، تنمو بوتيرة أسرع من مثيلاتها الكبيرة. فعلى سبيل المثال، بينما بلغ المتوسط السنوي لنمو الاستخدام لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدأت نشاطها في عام 1986 ما بين 5% و5.5% خلال الفترة من 1986 حتى 1992، انخفض ذلك المتوسط لدى المؤسسات الكبيرة إلى نسبة 1.5% خلال نفس الفترة.

ومجمل القول، عادة ما تبدأ المصانع الجديدة في موازلة نشاطها ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومع أن احتمال بقاء تلك المشروعات ضعيفاً، إلا أن المؤسسات التي تتمكن من البقاء تنمو بوتيرة أسرع من تلك التي تنمو بها المؤسسات الكبيرة.

6. الخلاصة

تُرَكِّزُ الأدبياتُ الحديثةُ حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تأثيرات ذلك القطاع كمصدر للديناميكية التكنولوجية وروح المبادرة وخلق فرص الاستخدام. وتتناول هذه الدراسة بالوصف والتحليل دور هذا القطاع في الصناعات التحويلية التركية، وتخلص إلى أنه يمثل مصدراً رئيسياً لفرص الاستخدام في تلك الصناعات. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (أي المؤسسات التي تستخدم أقل من 100 عامل) كانت تستخدم أكثر من 50% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية في عام 1992. وتشير البيانات إلى أن الاستخدام في الصناعات التحويلية كان يتركز بصورة خاصة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع السبعينات. ومن ناحية أخرى،

تسهم الشركات الجديدة بقدر كبير في توليد فرص الاستخدام. فعلى سبيل المثال، كانت المؤسسات التي بدأت مزاولة نشاطها ما بين عامي 1986 و1988 تستخدم نسبة حوالي 8% من إجمالي العاملين في عام 1992. وعلى الرغم من أن معدل نمو الاستخدام لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان أعلى مما هو عليه لدى المؤسسات الكبيرة، فإن معدل بقاء الأولى كان أقل إذ في حين أن حوالي 35% من المؤسسات التي تستخدم ما بين 10 و24 عاملاً تنجح في البقاء مدة خمس سنوات، فإن تلك النسبة تصل إلى 60% فيما يخص الشركات الكبرى (أي تلك التي تستخدم أكثر من 500 عاملاً).

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية أن تلعب دوراً بالغ الأهمية في التنمية الصناعية إذا تمكنت من اكتساب الديناميكية التكنولوجية. لذلك يتعين أن تركز سياسة الحكومة على تهيئة الأوضاع التي من شأنها تعزيز التحديث التكنولوجي وروح الإبداع لدى تلك المشروعات.

المراجع

Acs, Z.J. and D.B. Audretsch (1990a), "Small Firms in the 1990s", in Z.J. Acs and D.B. Audretsch, eds., *The Economics of Small Firms: A European Challenge*, Dordrecht: Kluwer, pp.1-24.

-----, eds., (1990b), *The Economics of Small Firms: A European Challenge*, Dordrecht: Kluwer.

Aglietta, M. (1987), *A Theory of Capitalist Development: The US Experience*, London: Verso.

Aktar, A. (1990), *Kapitalizm, Az Gelismislik ve Türkiye'de Küçük Sanayi*, Istanbul: Afa Yayinlari.

Ayata, S. (1987), *Kapitalizm ve Küçük Üreticilik: Türkiye'de Hali Dokumaciligi*, Ankara: Yurt Yayinlari.

-----, (1991), *Sermaye Birikimi ve Toplumsal Degisim*, Ankara: Gündogan Yayinlari.

Bademli, R.R. (1977), *Distorted and Lower Forms of Capitalist Industrial Production in Underdeveloped Countries: Contemporary Artisan Shops and Workshops in Eskisehir and Gaziantep*, Turkey, unpublished Ph.D. Thesis, MIT.

Baykal, O., O. Pazarcik and S. Gülmez (1985), *Küçük Sanayiın Yeri, Önemi ve Pazarlama Uygulamalari*, Ankara: MPM.

Bolino, A.C. (1966), *The Development of the American Economy*, 2nd edition, Columbus: Charles E. Merrill Books.

Boratav, K., O. Turel and E. Yeldan (1995), "The Turkish Economy in 1981-92: A Balance Sheet, Problems and Prospects", *METU Studies in Development*, 22, 1-36.

Boswell, J. (1972), *The Rise and Decline of Small Firms*, London: George Allen & Unwin Ltd.

Carlsson, B. (1989), "The Evolution of Manufacturing Industry and Its Impact on Industrial Structure", *Small Business Economics*, 1, 21-37.

-----, (1992), "The Rise of Small Business: Causes and Consequences", in W.J. Adams (ed.), *Singular Europe: Economy and Policy of the European Community after 1992*, Ann Arbor: The University of Michigan Press, pp.145-169.

Carlsson, B. and E. Taymaz (1994), "Flexible Technology and Industrial

Structure in the US", *Small Business Economics*, 6, 193-209.

Evcimen, G., M. Kaytaz and E.M. Çinar (1991), "Subcontracting, Growth and Capital Accumulation in Small-Scale Firms in the Textile Industry in Turkey", *Journal of Development Studies*, 28, 130-149.

Kaytaz, M. (1994), "Subcontracting Practice in the Turkish Textile and Metal-working Industries", in F. Senses (ed.), *Recent Industrialization Experience of Turkey in a Global Context*, Westport: Greenwood Press, pp.141-154.

Kim, L. and C.J. Dahlman (1992), "Technology Policy for Industrialization: An Integrative Framework and Korea's Experience", *Research Policy*, 21, 437-452.

Koparal, T. (1977), *Türkiye'nin Kalkinmasında Küçük Sanayiın Önemi ve Katkisi*, Ankara: Ankara İktisadi ve Ticari İlimler Akademisi.

Loveman, G. and Sengenberger, W. (1991), "The Re-emergence of Small-Scale Production", *Small Business Economics*, 3, 1-37.

Milli Prodüktivite Merkezi (1987), *Küçük ve Orta Boy Sanayi Tesebbüslerinin Sorunları, Çözüm Yolları ve Gelistirilmesi*, Seminar, Ankara: MPM.

Müftüoğlu, M.T. (1989), *Türkiye'de Küçük ve Orta Ölçekli İşletmeler: Sorunlar, Öneriler*, revised 3rd edition, Ankara.

Özcan, G.B. (1995), *Small Firms and Local Economic Development*, Aldershot: Avebury Ashgate Publishing Limited.

Palas, A. (1996), *Dünyada ve Türkiye'de KOBİ'lerin Gelisimi*, paper presented at the Seminar on the Analyses of Technological Level and Efficiency of SMI, State Institute of Statistics, Ankara, April 5.

Piore, M. and Berger, S. (1980), *Dualism and Discontinuity in Industrial Societies*, Cambridge: Cambridge University Press.

Schumpeter, J.A. (1911/1983), *The Theory of Economic Development*, New Brunswick: Transaction Publishers.

-----, (1942/1976), *Capitalism, Socialism and Democracy*, New York: Harper Torchbooks.

Senses, Fikret (1990), *Stabilization and Structural Adjustment Program in Turkey*, Tokyo: Institute of Developing Economies.

State Planning Organization (1989), *Küçük Sanayi: VI. Bes Yıllık Kalkınma Planı Özel İhtisas Komisyonu Raporu*, Ankara: SPO.

Storey, D.J. and Johnson, S.G. (1990), "A Review of Small Business Employment Data Bases in the United Kingdom", *Small Business Economics*, 2, 279-299.

Taymaz, E. (1997), *Small and Medium-sized Industry in Turkey*, SIS: Ankara.

Thurik, R. (1990), *Recent Developments in Firm Size Distribution and Economies of Scale in Dutch Manufacturing*, Research paper no.9004,

Research Institute for Small and Medium-Sized Business in the Netherlands.

Uygun, Ercan (1993), *Financial Liberalization and Economic Performance in Turkey*, Ankara: The Central Bank of the Republic of Turkey.

الجدول الملحق أ1

متوسط حجم المصانع في الأعوام 1980 و1985 و1992 وصافي التغير في الاستخدام
في الفترتين 1980-85 و1985-92

(على المستوى رباعي الرقم للتصنيف الصناعي)

صافي فرص الاستخدام المولدة		عدد العاملين	متوسط حجم المصانع			
92-1985	85-1980	1980	1992	1985	1980	
3364	470	7436	115	118	143	اللحوم 3111
1244	915	3741	50	48	43	منتجات الألبان 3112
4335	2691	9486	129	123	102	الخضض والفواكه 3113
1132	42	840	106	63	70	الأسماك والقشريات 3114
2487-	1200	12672	99	102	96	الزيوت والدهون 3115
1729-	1231	9867	27	31	33	الحبوب والطحين 3116
4872-	3788	19180	26	24	28	منتجات المخابز 3117
604-	4466	21186	808	1166	117	السكر 3118
					7	
3236	942	3458	83	44	38	الحلويات 3119
1320-	4254-	32574	120	177	183	منتجات غذائية أخرى 3121
226	2571	3243	40	51	47	علف الحيوانات 3122
1078	464-	2840	314	297	355	المشروبات الكحولية 3131
296-	246-	1326	56	45	51	النبيذ 3132
1028-	228-	4080	353	428	408	الملت ومنتجاته 3133
1911	1311	3645	109	84	81	المشروبات غير الكحولية 3134
	9454-	52808	645	818	114	التبغ 3140
13039					8	
	8207	14353	173	180	181	الغزل والحياكة 3211
10918		3				
4521	1803	3332	71	65	98	المنسوجات باستثناء الملابس 3212
12760	5377	8843	71	45	37	التريكو 3213
1067-	2182	8829	113	121	109	السجاد والكليم 3214
342-	53	442	51	45	34	حبال السفن 3215
1594-	1066	1080	46	74	45	منسوجات أخرى 3219
5991	3034	1216	49	50	32	منتجات الفرو والجلد 3221
44304	23626	9462	56	44	38	الملابس 3222
2065-	1824	3904	33	32	32	تجهيز الجلد 3231
1319	641	320	60	31	20	منتجات جلدية أخرى 3233
773	1960	4740	53	50	60	أحذية 3240
136-	1502	12998	57	58	67	نشر وتنعيم الخشب 3311
372-	118	494	15	34	38	حاويات من الخشب 3312

220	178	350	44	24	25	والخيزران منتجات خشبية	3319
1086	2804	3406	38	30	26	أخرى أثاث	3320

(يتبع)

تابع الجدول الملحق أ1

	صافي فرص الاستخدام المولدة		عدد العاملين 1980	متوسط حجم المصانع			
	92-1985	85-1980		1992	1985	1980	
	420-	2348	12052	233	480	524	3411 ورق ولباب
434-	1079	4745	77	64	65		حاويات وصناديق من الورق 3412
1080-	765	1215	45	36	27		منتجات أخرى من الورق واللباب 3419
522	3556	10622	60	51	47		الطبع والنشر 3421
7470	421-	9301	327	120	131		كيماويات أساسية 3511
4858-	4250	6048	340	542	336		أسمدة ومبيدات 3512
7398-	6121	7543	241	488	397		راتنج وبلاستيك صناعي 3513
397-	219	4047	73	54	57		طلاء وملمعات إلخ. 3521
2070	1990	8160	188	145	102		أدوية وعقاقير 3522
1105	82	4598	89	52	38		صابون ومستحضرات التنظيف 3523
516	690	3960	63	75	72		منتجات كيماوية أخرى 3529
1016	2824-	6748	988	981	1687		مصافي النفط 3530
304	20	364	172	32	28		تعبيد الطرق والتسقيف 3541
66-	332	1320	122	118	132		زيوت ودهون التشحيم 3543
29-	477	1512	140	153	168		تعبئة اسطوانات الغاز 3544
1841	1020-	4296	731	273	358		الإطارات والأنابيب 3551
157	1820	5920	53	45	37		منتجات مطاطية أخرى 3559
4184	1636	11648	44	36	32		منتجات بلاستيكية أخرى 3560
1438-	2886	8442	215	192	201		الخزف والصيني إلخ. 3610
1776-	4803	9048	161	243	156		الزجاج ومنتجاته 3620
1026	304	18662	49	58	62		منتجات طينية إنشائية 3691
1288-	1785	15235	171	230	277		إسمنت وجير وجص 3692
2335	2352	7980	53	63	57		معادن أخرى غير فلزية 3699
2195-	4538	53790	189	184	163		الحديد والصلب 3710
7740-	1722	20898	120	130	129		منتجات معدنية غير حديدية 3720
873	2436	7611	56	51	43		مستلزمات المائدة والعدد اليدوية 3811

(يتبع)

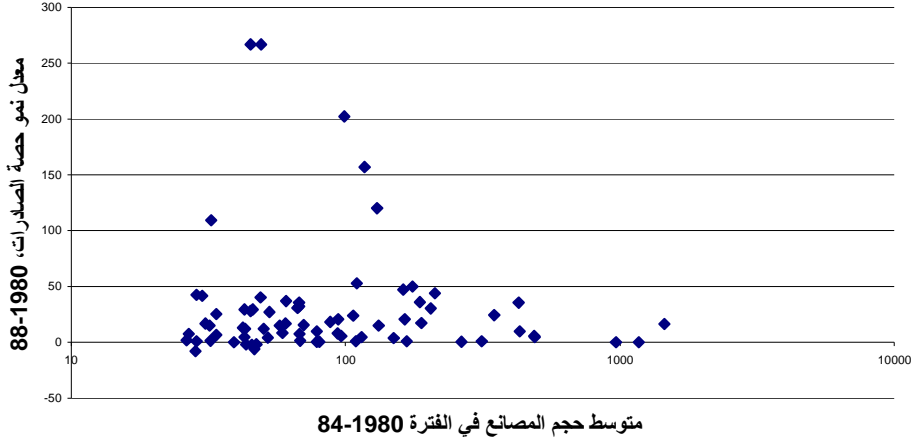
تابع الجدول الملحق أ1

	صافي فرص الاستخدام المولدة		عدد العاملين	متوسط حجم المصانع			
	-1985 92	-1980 85		1980	1992	198 5	
158-847	636	2436	31	32	28	3812	أثاث حديدي
	1620	7168	41	52	56	3813	منتجات معدنية إنشائية
3615	4216	19159	65	55	49	3819	منتجات معدنية مصنعة أخرى
	947-	493	2015	223	209	155	محركات 3821
	-	2287	9167	80	83	89	وتوربينات آلات زراعية 3822
	2254	929	3827	49	58	43	آلات لتجهيز المعادن والخشب 3823
	46	2581	9702	44	71	77	آلات صناعية خاصة 3824
	4363	358	560	28	54	56	آلات مكتبية وحسابية 3825
	414-	2180	2176	74	76	80	آلات أخرى 3829
	2108	0	9361	140	201	253	آلات صناعية كهربائية 3831
	4062	3714	9240	78	102	88	أجهزة راديو وتلفزيون ومعدات اتصال 3832
	8850	4236	7074	192	174	131	أجهزة كهربائية آلات كهربائية 3833
	2730	214-	2360	92	37	59	آلات كهربائية أخرى 3839
	-	1688	1204	77	78	56	بناء السفن 3841
	1639	0	9361	140	201	253	معدات السكك الحديدية 3842
	2056	2125	1041	1883	270	208	المركبات ذات محرك 3843
	-	393	5	145	2	3	الدراجات والدراجات البخارية 3844
	3276	1241	2706	145	105	78	معدات نقل أخرى 3849
	1156	4	6	76	45	23	معدات مهنية منتجات بصرية 3851
	0	962	784	99	97	49	3852
	63-	962	784	99	97	49	
	..	20	96	..	29	24	
	2022	733	437	76	45	23	
	172-	260	440	33	28	22	

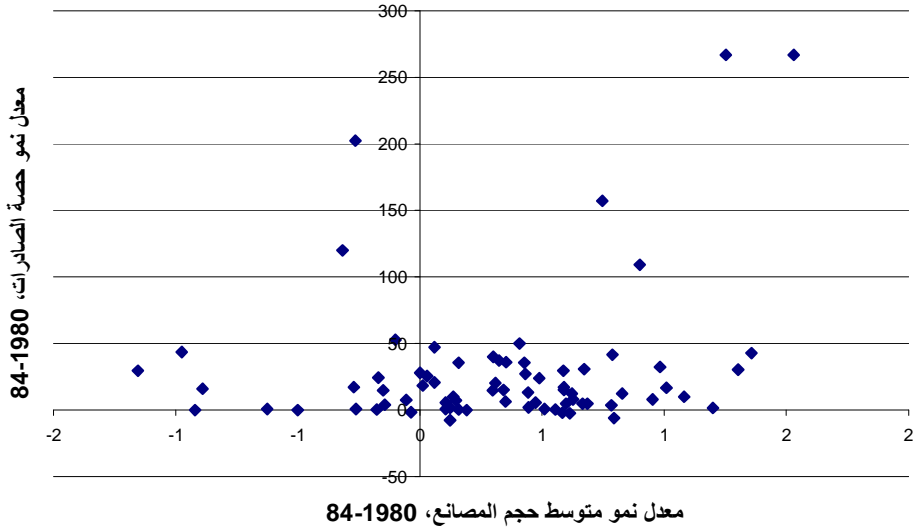
935	138 113	112 360	88	50 43	28 40	وفوتوغرافية ساعات 3853 منتجات مهنية 3854
672 979	424 1939	152 2911	52 49	36 50	19 41	أخرى مجوهرات 3901 سلع مصنعة 3909 أخرى

المصدر: المؤسسة الوطنية للإحصاء.

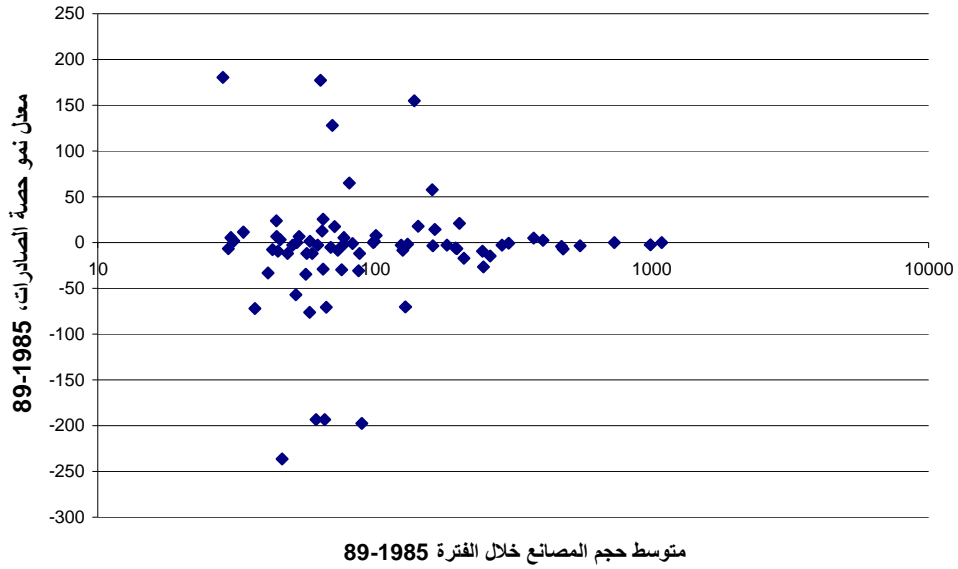
الشكل 1أ) متوسط حجم المصانع والتغيرات في حصص الصادرات، 84-1980



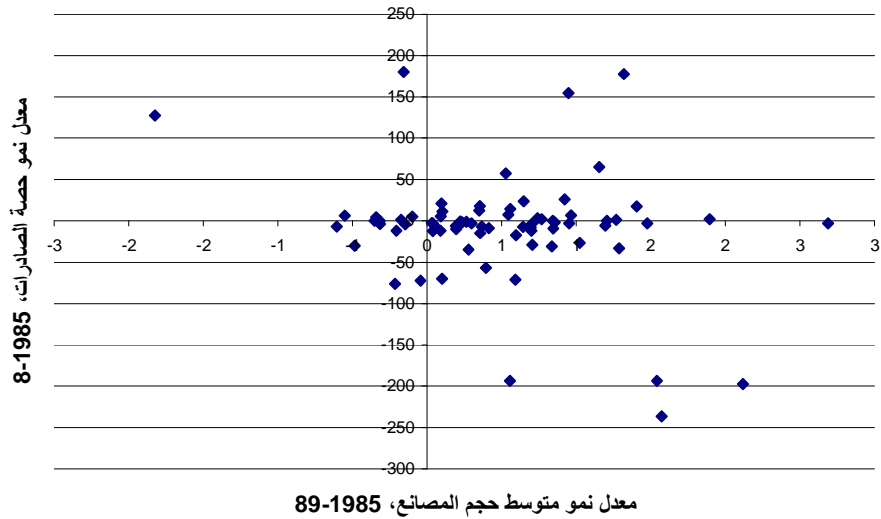
الشكل 1ب) التغيرات في متوسط حجم المصانع والكثافة التصديرية، 84-1980



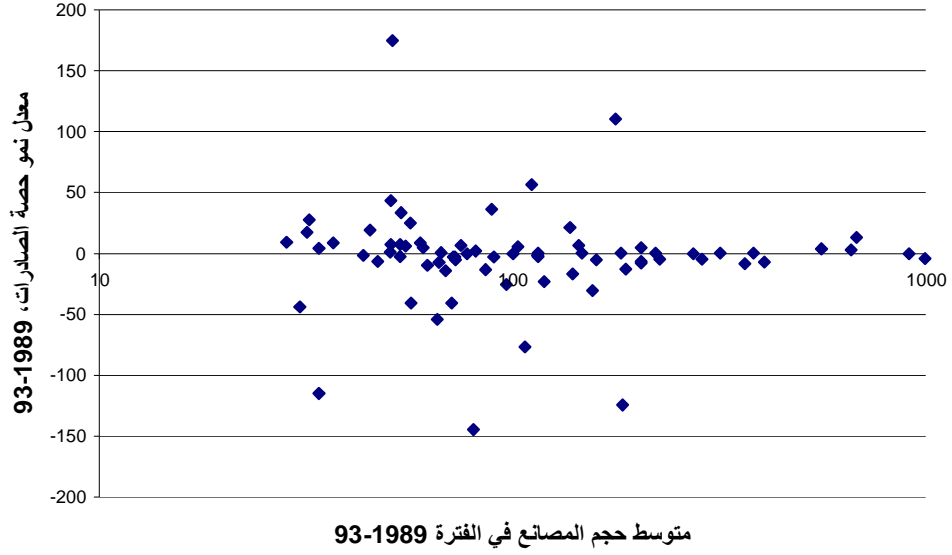
الشكل (1) متوسط حجم المصانع والتغيرات في الكثافة التصديرية، 89-1985



الشكل (2) التغيرات في متوسط حجم المصانع والكثافة التصديرية، 89-1985



الشكل 3أ) متوسط حجم المصانع والتغيرات في الكثافة التصديرية، 93-1989



الشكل 3ب) التغيرات في متوسط حجم المصانع والكثافة التصديرية، 93-1989

